**Royaume du Maroc**
**Conseil National des Droits de l'Homme**

*Département Information et Communication*

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## 12 Mars 2012
## 12 مارس 2012

الأحداث المغربية

# اليازمي يرافع حول حقوق الإنسان بالمغرب بجنيف

إدريس اليازمي بمدينة التيه السويسرية، ليس للسياحة ولكن للترافع حول حصيلة حقوق الإنسان بالمغرب. خلال اجتماع للحوار التفاعلي بشأن لجان التحقيق مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب يعقد في إطار الدورة 19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (27 فبراير - 23 مارس)، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن «المجلس شكل لجانا لتقصي الحقائق بكل من خريبكة والحي الجامعي بالسويسي-الرباط وآسفي وتازة، وذلك في إطار مهامه لمراقبة جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

تغيير تسمية الهيئة الحقوقية الوطنية من المجلس الإستشاري إلى المجلس الوطني والصلاحيات الجديدة التي منحت له، دفعت إدريس اليازمي إلى وضع أعضاء مجلس حقوق الإنسان في الصورة في ظل التطورات الجديدة التي يعرفها المغرب. اليازمي أوضح في اللقاء الصلاحيات الموسعة الممنوحة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب نصه التأسيسي الذي يسمح له برصد جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان والانكباب على التحري والتحقيق اللازمين وبحث الشكاوى والاستماع إلى الأطراف المعنية.

في هذا الإطار كشف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن وضع دليل خاص حول زيارات مراكز الاعتقال، والمستوحى إلى حد كبير من مقتضيات بروتوكول إسطنبول، والذي «بالإمكان تحسينه في ضوء الممارسات الجيدة والعوامل الرئيسية، التي حددها المقرر، لإحداث لجان للتحقيق الدقيق بشأن مكافحة التعذيب».

بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد أيضا أن اليزمي تحدث عن صلاحيات المجلس التي تخول له التدخل الوقائي لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال اعتماد الوساطة والتوفيق بين الأطراف المعنية، وكذا القيام بزيارات للمعتقلات والسجون، وإعداد تقارير تتضمن خلاصاته ونتائج ملاحظاته وتحرياته وتحقيقاته، وكذا توصياته بهذا الشأن.

وعلى المستوى الإقليمي، سلط رئيس المجلس، بصفته أيضا رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الضوء على المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظمه المجلس بإفريقيا في شتنبر 2011 حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا». المؤتمر يندرج في إطار تفعيل حملة «قارة متحدة لمناهضة التعذيب»، التي أطلقتها الشبكة والجمعية من أجل منع التعذيب.

أ.ل

Revue de

رسالة الأمة

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

# تشكيل لجان لتقصي الحقائق بخريبكة والرباط وآسفي وتازة

قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجنيف، إن المجلس شكل لجانا لتقصي الحقائق بكل من خريبكة والحي الجامعي بالسويسي-الرباط وآسفي وتازة، وذلك في إطار مهامه لمراقبة جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

وكان اليزمي يتحدث، خلال اجتماع للحوار التفاعلي بشأن لجان التحقيق، مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب، عقد في إطار الدورة 19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (27 فبراير - 23 مارس).

وأشار اليزمي، في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وضع دليلا خاصا حول زيارات مراكز الاعتقال، مستوحيا إلى حد كبير من مقتضيات بروتوكول اسطنبول، والذي «بالإمكان تحسينه في ضوء الممارسات الجيدة والعوامل الرئيسية، التي حددها المقرر، لإحداث لجان للتحقيق الدقيق بشأن مكافحة التعذيب».

وسلط رئيس المجلس الوطني، في هذا السياق، الضوء على الصلاحيات الموسعة الممنوحة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب نصه التأسيسي الذي يسمح له برصد جميع حالات انتهاك حقوق

الإنسان والانكباب على التحري والتحقيق اللازمين وبحث الشكاوى والاستماع إلى الأطراف المعنية.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اليزمي تحدث عن صلاحيات المجلس التي تخول له التدخل الوقائي لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال اعتماد الوساطة والتوفيق بين الأطراف المعنية، وكذا القيام بزيارات للمعتقلات والسجون، وإعداد تقارير تتضمن خلاصاته ونتائج ملاحظاته وتحرياته وتحقيقاته، وكذا توصياته بهذا الشأن.

وعلى المستوى الإقليمي، سلط رئيس المجلس، بصفته أيضا رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الضوء على المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظمه المجلس بإفريقيا في شتنبر 2011 حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا».

وكان هذا المؤتمر، الذي يندرج في إطار تفعيل حملة «قارة متحدة لمناهضة التعذيب»، التي أطلقتها الشبكة والجمعية من أجل منع التعذيب، يهدف إلى إثبات التزام مشترك من قبل أعضاء الشبكة على إعطاء الأولوية لمكافحة التعذيب في أنشطتها، ووضع خطط عمل وطنية وتبادل الخبرات في هذا المجال، كما يهدف إلى تعزيز متبادل للكفاءات بالبلدان الأعضاء في هذا المجال، وأجرأة الآليات العملية ذات الصلة، من خلال استحضار على الخصوص آلية روبن آيسلند غابد لابنس والبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

Revue de Presse du Conseil Nat...

بيان اليوم

# تقصي الحقائق

قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجنيف، إن المجلس شكل لجانا لتقصي الحقائق بكل من خريبكة والحي الجامعي بالسويسي-الرباط وآسفي وتازة، وذلك في إطار مهامه لمراقبة جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

وكان اليزمي يتحدث، خلال اجتماع للحوار التفاعلي بشأن لجان التحقيق مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب، عقد في إطار الدورة 19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (27 فبراير - 23 مارس).

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اليزمي تحدث عن صلاحيات المجلس التي تخول له التدخل الوقائي لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال اعتماد الوساطة والتوفيق بين الأطراف المعنية، وكذا القيام بزيارات للمعتقلات والسجون، وإعداد تقارير تتضمن خلاصاته ونتائج ملاحظاته وتحرياته وتحقيقاته، وكذا توصياته بهذا الشأن.

وعلى المستوى الإقليمي، سلط رئيس المجلس، بصفته أيضا رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الضوء على المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظمه المجلس بإفريقيا في شتنبر 2011 حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا».

Revue de Presse du Conseil National des droits de

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل لجانا لتقصي الحقائق بخريبكة والرباط وآسفي وتازة

قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجنيف، إن المجلس شكل لجانا لتقصي الحقائق بكل من خريبكة والحي الجامعي بالسويسي–الرباط وآسفي وتازة، وذلك في إطار مهامه لمراقبة جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

وكان اليزمي يتحدث، خلال اجتماع للحوار التفاعلي بشأن لجان التحقيق مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب ،عقد في إطار الدورة 19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (27 فبراير – 23 مارس).

وأشار اليزمي ، في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وضع دليلا خاصا حول زيارات مراكز الاعتقال، مستوحيا إلى حد كبير من مقتضيات بروتوكول اسطنبول، والذي "بالإمكان تحسينه في ضوء الممارسات الجيدة والعوامل الرئيسية، التي حددها المقرر، لإحداث لجان للتحقيق الدقيق بشأن مكافحة التعذيب".

وسلط رئيس المجلس الوطني، في هذا السياق، الضوء على الصلاحيات الموسعة الممنوحة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب نصه التأسيسي الذي يسمح له برصد جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان والانكباب على التحري والتحقيق اللازمين وبحث الشكاوى والاستماع إلى الأطراف المعنية.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اليزمي تحدث عن صلاحيات المجلس التي تخول له التدخل الوقائي لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال اعتماد الوساطة والتوفيق بين الأطراف المعنية، وكذا القيام بزيارات للمعتقلات والسجون، وإعداد تقارير تتضمن خلاصاته ونتائج ملاحظاته وتحرياته وتحقيقاته، وكذا توصياته بهذا الشأن.

وعلى المستوى الإقليمي، سلط رئيس المجلس، بصفته أيضا رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الضوء على المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظمه المجلس بإفريقيا في شتنبر 2011 حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا".

وكان هذا المؤتمر، الذي يندرج في إطار تفعيل حملة "قارة متحدة لمناهضة التعذيب"، التي أطلقتها الشبكة والجمعية من أجل منع التعذيب، يهدف إلى إثبات التزام مشترك من قبل أعضاء الشبكة على إعطاء الأولوية لمكافحة التعذيب في أنشطتها، ووضع خطط عمل وطنية وتبادل الخبرات في هذا المجال. كما يهدف إلى تعزيز متبادل للكفاءات بالبلدان الأعضاء في هذا المجال، وأجرأة الآليات العملية ذات الصلة، من خلال استحضار على الخصوص آلية روبن آيسلند غايد لاينس والبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

AL BAYANE

**En prévision de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination**

# Etude comparative sur les expériences internationales dans le domaine

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, aujourd'hui à Rabat, une cérémonie de présentation d'une "étude comparative sur les expériences internationales dans le domaine de l'institutionnalisation de la lutte contre la discrimination" dans la perspective de la mise en place de "l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination » (APALD), prévue par la nouvelle constitution.

Cette étude s'inscrit en droite ligne des prérogatives du Conseil qui veille à préparer les conditions d'un débat national sur la mise en œuvre des dispositions de la Constitution et à mobiliser l'ensemble des acteurs concernés par ce grand chantier national, indique un communiqué du CNDH.

L'objectif de cette étude, présentée à l'occasion de la commémoration de la Journée internationale de la femme, est de s'imprégner des bonnes pratiques internationales en matière de lutte contre la discrimination et d'élaborer, avec le concours des acteurs concernés, un référentiel pour l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, en termes de prérogatives, de mandat, de composition et de structure organisationnelle, dans la perspective d'introduire et de faciliter le processus législatif visant la promulgation de la loi pour la mise en œuvre de l'APALD.

La première partie de cette étude traite des fondements normatifs et opérationnels de l'APALD en s'arrêtant sur les fondements constitutionnels et législatifs internes et les engagements internationaux du Maroc dans ce domaine, alors que la deuxième passe en revue les expériences internationales en matière d'institutionnalisation de la lutte contre la discrimination, notamment les expériences européenne, latino-américaine et sud-africaine des instances chargées de la lutte contre les discriminations, avant de présenter les similitudes et la diversité des pratiques des organismes de lutte contre les discriminations.

La troisième partie de l'étude jette la lumière sur les Scénarii pour la mise en place de l'APALD et présente les principales recommandations y afférentes. Elle présente ainsi le statut de l'instance, son assise normative et légale, son mandat, ses missions, ses fonctions, sa composition et son dispositif organisationnel, ses ressources humaines, l'expertise et les moyens financiers, la bonne gouvernance et les partenariats.

Il est à rappeler que l'article 19 de la constitution, adoptée le 1er juillet 2011, stipule que l'Etat marocain œuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. I

l est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination.

L'APALD veille, selon la constitution, à ce que l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dans le présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution, ainsi que dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume.

TM

Revue de Presse du Conseil National des

الصباح
يومية مغربية شاملة

خبر الأسبوع

# إحداث هيأة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

يتوقع أن يعلن، قريبا بالرباط، عن إحداث الهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، في إطار تنزيل مقتضيات الدستور الجديد، الذي صادق عليه المغاربة في فاتح يوليوز الماضي، خاصة ما ينص عليه الفصل 19 من الدستور الجديد.

وفي هذا السياق، أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه سينظم اليوم (الاثنين) بمقره بالرباط، لقاء يُخصصه لتقديم دراسة مقارنة أعدها بشراكة مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة، في موضوع «التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز».

وتأتي هذه الدراسة، في سياق إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في نطاق اختصاصاته، في توفير شروط حوار وطني حول إعمال مقتضيات الدستور في مجال مكافحة التمييز، خاصة في ما يتعلق بإحداث الهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

ويتمثل الهدف العام من هذه الدراسة، التي سيتم تقديمها بمناسبة تخليد اليوم العالمي للمرأة، في تقديم وتيسير المسار التشريعي الذي يروم إصدار قانون لتفعيل إحداث الهيأة. وتروم الدراسة الاستئناس بالتجارب الدولية في مجال مكافحة التمييز، في أفق بلورة سند مرجعي للهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، سواء تعلق الأمر بالمهام، أو التشكيلة، أو البنية التنظيمية، واقتراحها للنقاش والتداول بين الفاعلين المعنيين.

ج . ب

Revue de Presse du Conseil National

# الربـاط : غدا تقديم دراسة مقارنة حول التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز

## ميـكرونيــوز من الربـــاط

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا الاثنين بالرباط، حفل تقديم دراسة مقارنة أعدها المجلس بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز، في أفق إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز التي نص عليها الدستور الجديد للمملكة.

وذكر المجلس في بلاغ له، اليوم الأحد، أن هذه الدراسة تأتي في سياق إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في نطاق اختصاصاته، في توفير شروط حوار وطني حول إعمال مقتضيات الدستور في مجال مكافحة التمييز، لاسيما إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

وأوضح البلاغ أن الهدف العام من هذه الدراسة، التي سيتم تقديمها بمناسبة تخليد اليوم العالمي للمرأة، يتمثل في تقديم وتيسير المسار التشريعي الذي يروم إصدار قانون لتفعيل إحداث الهيئة، كما تروم استخلاص الممارسات المثلى للتجارب الدولية في مجال مكافحة التمييز، والاستئناس بها لبلورة سند مرجعي للهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز سواء من حيث مهامها، أو تشكيلتها أو بنيتها التنظيمية واقتراحاتها للنقاش والتداول بين الفاعلين المعنيين.

ويتناول الجزء الأول من الدراسة الأسس المعيارية والعملية للهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز وذلك من خلال الوقوف عند الأسس الدستورية والتشريعية الوطنية وكذا التزامات المغرب الدولية في هذا المجال.

أما الجزء الثاني فيعرض التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز عبر تناول تجربة المؤسسات الأوروبية المكلفة بالمساواة ومكافحة التمييز، بالإضافة إلى تجربة الهيئات المعنية بمكافحة التمييز في أمريكا اللاتينية، فضلا عن التجربة الخاصة بجنوب إفريقيا، قبل أن تمر الدراسة إلى جرد أوجه التشابه والاختلاف في ممارسات الهيئات المكلفة بمكافحة التمييز.

ويسلط الجزء الثالث من الدراسة الضوء على سيناريوهات إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز كما يقدم جملة من التوصيات ذات الصلة، وهكذا يتطرق الجزء الأخير إلى وضعية الهيئة: سندها المعياري والقانوني، والاختصاص، والمهام والوظائف، والتركيبة والتنظيم: الموارد البشرية والخبرات والموارد المالية، الحكامة الجيدة والشراكات.

يذكر أن الفصل 19 من الدستور المغربي الجديد المعتمد في الفاتح من يوليوز 2011 ينص على أن "تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز."

وتسهر الهيأة، حسب الدستور، على احترام تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في الدستور "وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها."

goud.ma

# اليزمي يتباهى بتشكيل لجان لتقصي الحقائق حول أحداث خريبكة والحي الجامعي وآسفي وتازة بجنيف. اللجان هاهي والنتائج فينا هي

سعيد الشاوي و ومع
الجمعة 9 مارس 2012 - 20:00

قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجنيف، إن المجلس شكل لجانا لتقصي الحقائق بكل من خريبكة والحي الجامعي بالسويسي-الرباط وآسفي وتازة، وذلك في إطار مهامه لمراقبة جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

وكان اليزمي يتحدث، خلال اجتماع للحوار التفاعلي بشأن لجان التحقيق مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب ،عقد في إطار (الدورة 19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (27 فبراير - 23 مارس.

وأشار اليزمي ، في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وضع دليلا خاصا حول زيارات مراكز الاعتقال، مستوحيا إلى حد كبير من مقتضيات بروتوكول اسطنبول، والذي "بالإمكان تحسينه في ضوء الممارسات الجيدة والعوامل الرئيسية، التي حددها المقرر، لإحداث لجان للتحقيق الدقيق بشأن مكافحة التعذيب".

وسلط رئيس المجلس الوطني، في هذا السياق، الضوء على الصلاحيات الموسعة الممنوحة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب نصه التأسيسي الذي يسمح له برصد جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان والانكباب على التحري والتحقيق اللازمين وبحث الشكاوى والاستماع إلى الأطراف المعنية.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اليزمي تحدث عن صلاحيات المجلس التي تخول له التدخل الوقائي لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال اعتماد الوساطة والتوفيق بين الأطراف المعنية، وكذا القيام بزيارات للمعتقلات والسجون، وإعداد تقارير تتضمن خلاصاته ونتائج ملاحظاته وتحرياته وتحقيقاته، وكذا توصياته بهذا الشأن.

ما لم يقله اليزمي بجنيف أن نتائج تلك اللجان لم يكشف عنها، والغرض من كل لجنة هو الكشف عن نتائج تلك اللجان.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل لجانا لتقصي الحقائق بخريبكة والرباط وآسفي وتازة

قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجنيف، إن المجلس شكل لجانا لتقصي الحقائق بكل من خريبكة والحي الجامعي بالسويسي–الرباط وآسفي وتازة، وذلك في إطار مهامه لمراقبة جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

وكان اليزمي يتحدث، خلال اجتماع للحوار التفاعلي بشأن لجان التحقيق مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب ،عقد في إطار الدورة 19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (27 فبراير – 23 مارس).

وأشار اليزمي ، في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وضع دليلا خاصا حول زيارات مراكز الاعتقال، مستوحيا إلى حد كبير من مقتضيات بروتوكول اسطنبول، والذي "بالإمكان تحسينه في ضوء الممارسات الجيدة والعوامل الرئيسية، التي حددها المقرر، لإحداث لجان للتحقيق الدقيق بشأن مكافحة التعذيب".

وسلط رئيس المجلس الوطني، في هذا السياق، الضوء على الصلاحيات الموسعة الممنوحة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب نصه التأسيسي الذي يسمح له برصد جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان والانكباب على التحري والتحقيق اللازمين وبحث الشكاوى والاستماع إلى الأطراف المعنية.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اليزمي تحدث عن صلاحيات المجلس التي تخول له التدخل الوقائي لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال اعتماد الوساطة والتوفيق بين الأطراف المعنية، وكذا القيام بزيارات للمعتقلات والسجون، وإعداد تقارير تتضمن خلاصاته ونتائج ملاحظاته وتحرياته وتحقيقاته، وكذا توصياته بهذا الشأن.

وعلى المستوى الإقليمي، سلط رئيس المجلس، بصفته أيضا رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الضوء على المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظمه المجلس بإفريقيا في شتنبر 2011 حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا".

وكان هذا المؤتمر، الذي يندرج في إطار تفعيل حملة "قارة متحدة لمناهضة التعذيب"، التي أطلقتها الشبكة والجمعية من أجل منع التعذيب، يهدف إلى إثبات التزام مشترك من قبل أعضاء الشبكة على إعطاء الأولوية لمكافحة التعذيب في أنشطتها، ووضع خطط عمل وطنية وتبادل الخبرات في هذا المجال. كما يهدف إلى تعزيز متبادل للكفاءات بالبلدان الأعضاء في هذا المجال، وأجرأة الآليات العملية ذات الصلة، من خلال استحضار على الخصوص آلية روبن آيسلند غايد لاينس والبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

كفى بريس.كوم/ ومع

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

## انعقاد الدورة الأولى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير

**هبة سوس-**

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان دورتها يومي 10 و 11 مارس 2012 بمقر اللجنة.ويتمثل الهدف من هذا الاجتماع، الذي يترأسه رئيس اللجنة، السيد محمد شارف بحضور باقي أعضاء اللجنة، في تحديد المحاور الإستراتيجية التي ستأطر عمل اللجنة سواء في مجال حماية حقوق الإنسان و النهوض بها و إثراء الفكر و الحوار، وتدارس أمثل الطرق لإعمال اختصاصات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على أرض الواقع، بطريقة تـشاركيه تعكس تـصورات ومقاربات مختلف الأعضاء.

وبناء على النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن اللجان الجهوية تعقد اجتماعات عادية أربع مرات في السنة، بناء على جدول أعمال محدد، بدعوة من رئيسها ( ـتها)، كما يمكن أن تعقد اجتماعات طارئة بدعوة من رئيس المجلس، بناء على جدول أعمال محدد.

كما تحدث اللجان الجهوية بداخلها لجانا موضوعاتية في مجالات حماية حقوق الإنسان، النهوض بحقوق الإنسان، وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير يوم الإثنين 23 يناير 2012 بحضور السيد محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تم تقديم عرض عام عن مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كما جاءت بها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الإعلان عن تشكيلة اللجنة.

وتضطلع هذه اللجان حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما أن هذه اللجان تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وستنطلق الجلسة الافتتاحية العمومية لهذه الدورة يوم السبت 10 مارس 2012 بمقر اللجنة الجهوية ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباحا (08:30) قبل أن تتواصل أشغال الدورة في إطار جلسة مغلقة.

تذكير

النشاط: انعقاد الدورة الأولى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير

التاريخ والتوقيت: 10 و 11 مارس 2012 (الجلسة الافتتاحية يوم السبت 10 مارس على الساعة الثامنة والنصف صباحا 08:30)

المكان: مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، أكادير (زنقة المعرض، مدرسة ابن زيدون سابقا.)

الاتصال :شعبة الإعلام والتواصل 0537732913/ 06.62.76.24.10

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

# بني بوعياش تحصي خسائرها بعد ليلة من المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين

بعد ليلة من المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين في بلدة بني بوعياش بإقليم الحسيمة، عاد الهدوء إلى المنطقة وسط انتشار كثيف لقوات الأمن في كل أرجاء المدينة.

المساء» زارت منطقة بني بوعياش، التي تبعد عن مدينة الحسيمة بحوالي 30 كلمترا، ورصدت الأوضاع بالمدينة، » والتقت كل الفاعلين.

تعيش مدينة بني بوعياش منذ شهور احتقانا اجتماعيا غذته احتجاجات حركة 20 فبراير. احتقان يعود بالأساس إلى ما أسماه بعض سكان المدينة، إلى الارتفاع الصاروخي لفواتير الماء والكهرباء وإلى بطء المشاريع التنموية بالمدينة والتسيير السيء للمجالس الحضرية المتعاقبة. ولا تخفي بعض الفعاليات بأن الاحتجاجات المتكررة، التي تشهدها المدينة بشكل يكاد يكون يوميا، ربما أثر بشكل سلبي على سير الأمور. احتجاجات تقول عنها بعض الشهادات إنها ساهمت في الكثير من الأحيان في تعطيل مصالح المواطنين، خاصة أن المحتجين عمدوا إلى الاعتصام أمام مقري الباشوية والمكتب الوطني للكهرباء منذ ما يقارب 6 شهور.

تطورت الأمور بعد ذلك، حيث صعدت حركة 20 فبراير من احتجاجاتها على خلفية اعتقال الناشط البشير بنشعيب، الذي تقول عنه الحركة إنه من أبرز مناضليها، وأن السلطات اعتقلته بدوافع انتقامية. فيما تقدم السلطات رواية أخرى لما جرى، مفادها أن المعتقل لديه سوابق عدلية، وتم توقيفه في سياق ما أسمته السلطات بـ«مكافحة الجريمة» بعد شكايات عديدة تقدم بها المواطنون إلى الأمن.اشتعلت الأحداث بالمدينة وتطورت بشكل متسارع: مظاهرات قوية لحركة 20 فبراير وإضرابات عامة وقطع للطريق، فيما كانت قوات الأمن تمنع المحتجين من الوصول إلى مدينة الحسيمة. هدأت الأمور بعد ذلك هدوءا يشبه ذاك الذي يسبق العاصفة. إذ بعد أن أقدم المعتصمون عند مدخل باشوية بني بوعياش على دعوة الموظفين إلى مغادرة مقرها إيذانا باحتلالها والاعتصام بداخلها، رفض الموظفون دعوات المحتجين بدعوى خدمة مصالح المواطنين.بعد ذلك علق اثنان من موظفي الباشوية حاصرهما المحتجون. قوات الأمن التي لم يسبق لها أن تدخلت بقوة منذ اندلاع أحداث 20 فبراير بمدينة الحسيمة، ظلت تراقب الوضع، قبل أن تفاجئ المعتصمين داخل الباشوية بتدخل قالت عنه بعض الشهادات إنه وغير متوقع» بفعل التعزيزات الأمنية الكثيفة التي رافقت التدخل. إذ رصدت السلطات، حسب المحتجين دائما، »كان قويا مئات من أفراد قوات التدخل السريع والعشرات من سيارات الأمن واستعانت بخراطيم المياه، والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المحتجين.

القصة الكاملة

كانت الواحدة صباحا بمدينة بني بوعياش. لا شيء كان يوحي بأن قوات الأمن ستتدخل. هدوء المدينة، استنادا إلى امرأة عايشت الحدث، لم يكن يكسره سوى بعض هتافات المحتجين التي يسمع صوتها بين الفينة الأخرى. اعتاد السكان على مثل هذه الاحتجاجات، كما اعتادوا كذلك على عدم تدخل قوات الأمن خشية اشتعال شرارة الاحتجاجات بشكل حاد. غير أن إنزالا أمنيا كثيفا حط بالمدينة في حدود الواحدة صباحا، معززا بالمئات من أفراد «السيمي» وآليات ضخمة لتفريق المعتصمين عن طريق خراطيم المياه. استشعر المعتصمون الخطر، وقرروا الدخول في مواجهات مباشرة مع قوات الأمن.

يقول محمد أهباض، عضو حركة 20 فبراير، إن «السلطات الأمنية تدخلت بقوة وبعنف لفك اعتصام بدأناه منذ حوالي 6 أشهر. تدخل صراحة لم نكن نتوقعه بكل هذا الحجم، حيث كانت احتجاجاتنا سلمية، ولم نصعد من أشكالنا النضالية إلا في الوقت الذي عملت السلطات على اعتقال البشير بنشعيب، العضو النشيط داخل حركة 20 فبراير، الذي تقول عنه السلطات ألم يتب الرجل عن أفعاله وصار مناضلا ملتزما؟ أنا متيقن بأن المبررات التي »إن لديه سوابق في الجريمة»، متسائلا ساقتها السلطات المختصة لاعتقال زميلنا مبررات واهية لا تمت للواقع بصلة. لقد أقدمت على هذا الفعل بدوافع انتقامية نظرا للحركية الكبيرة التي يتميز بها البشير بنشعيب، بل إن التدخل الذي قامت به السلطات ليلة الأربعاء كان بسبب شعار «ارحل» الذي رفع في وجه باشا المدينة بفعل استفزازه لمشاعر السكان». ويطالب المحتجون بمحاسبة المجلس البلدي للمدينة وإيفاد لجنة للتحقيق في الخروقات المالية التي شهدها المجلس طوال عقدين من الزمن، علاوة على التخفيف من أعباء فواتير الماء والكهرباء ورفع العسكرة عن المدينة في أقرب وقت وإنهاء حالة الاحتقان الاجتماعي.

فبراير وأحرقت المحلات 20ويضيف أهباض أن قوات الأمن داهمت المنازل واعتقلت العشرات من مناضلي حركة الشيء الذي استفز المتظاهرين، يضيف أهباض، وعمدوا إلى رشق .«وتلفظت بعبارات نابية من قبيل «أولاد السبنيول



Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

.قوات الأمن بالحجارة، وفي وقت لاحق إشعال النار في العجلات المطاطية
لكن بعض السكان، الذين التقتهم «المساء»، عبروا عن «ارتياحهم من التدخل الأمني بعد شهور من الفوضى والسيبة التي أحد السكان قال إن «الشيء الوحيد الذي نعيبه على سلطات الأمن هو تدخلها بنوع .«اجتاحت البلدة دون حسيب ولا رقيب من العنف وما عدا ذلك فإننا نحس بالأمان بعد فك الاعتصامات، التي مست بمصالحنا وفتحت الطريق الوطنية الرابطة بين .«تازة والحسيمة، ونود أن يستتب الأمن والاستقرار بالمدينة
حاولت «المساء» معرفة وجهة نظر المسؤولين، وتوصلت إلى أن «السلطات الأمنية تدخلت بعد أن تم احتجاز موظفين داخل الباشوية، واستفزاز قوات الأمن والمساس بمصالح المواطنين». وقال مصدر مسؤول إن «التدخل كان روتينيا جدا، وأضاف أن «قوات الأمن لم تجد .«لأن المواطنين تذمروا من تصرفات بعض المحتجين، التي عطلت مصالح المواطنين .«بدا من التدخل إثر المئات من الشكايات التي تقدم بها المواطنون إلى السلطات
المواجهات بين المحتجين وقوات الأمن أدت إلى إصابة العشرات من المحتجين، وحدوث خسائر في الممتلكات الخاصة وإحراق واجهات بعض المباني والسيارات وسرقة بعض المحلات التجارية.وقد اعتقلت السلطات أربعين متظاهرا، أطلقت .سراح بعضهم في وقت لاحق

الرواية الأخرى

أكد وزير الداخلية امحند العنصر أن تدخل القوات العمومية لتفريق المتظاهرين تم في ظروف يكفلها القانون، «حيث عمد المحتجون إلى قطع الطريق الوطنية الرابطة بين تازة والحسيمة واحتجزوا موظفين داخل الباشوية». وأوضح العنصر أن «التدخل كان عاديا جدا ولم يلجأ الأمن إلى تعنيف المتظاهرين، وكل ما كان هو عملية يضمنها القانون، والدولة تتحمل مسؤوليتها في حماية أمن المواطنين»، مؤكدا أن «الدولة لن تسمح لأحد بالمس بمصالح المواطنين، مع التزامها بضمان حرية الاحتجاج السلمي الحضاري دون أن يؤدي إلى عرقلة عمل المؤسسات العمومية». فيما أوضح مصطفى الخلفي، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، أنه «لابد من استحضار ثلاثة عناصر أساسية لفهم ما جرى بمدينة بوعياش، أولها أن قوات الأمن لم تتدخل إلا في اللحظة التي شعرت فيها السلطات أن مصالح المواطنين تعطلت بشكل كلي، وما قطع الطريق إلا مظهر من مظاهر هذا التعطيل. ثانيا، يجب استحضار أن الحكومة تلتزم بضمان حق الاحتجاج كحق مشروع، لكنها في المقابل أعلنت أنها ستتدخل بحزم إذا تعلق الأمر باحتلال مقرات المؤسسات العمومية. وثالث هذه العناصر أن الحكومة تعمل بجد ومسؤولية لحل مشاكل المواطنين الاجتماعية»، مبرزا أن «ما حدث في بوعياش لا ينبغي .«تضخيمه، ويجب التعامل مع الأحداث بشكل عقلاني ومنطقي

مجلس حقوق الإنسان على الخط

بعد فترة قصيرة من إنشاء فرعه الجهوي، وجد المجلس الوطني لحقوق الإنسان نفسه أمام أحداث خطيرة. لذلك حاول أن يمسك العصا من الوسط، مكتفيا بالتأكيد أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالريف تتابع ما يجري وتشخص الأوضاع بكل .تأن دون إصدار أحكام مسبقة
وفي هذا الصدد، تؤكد سعاد الإدريسي، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، أن «اللجنة ليس من اختصاصها إصدار مواقف سياسية من الأحداث، بل هي مؤسسة تسعى إلى تتبع الأحداث ومواكبتها ورصد الخروقات لتقديم تقرير حول مجمل ما جرى بشكل مطبوع بالحياد»، مضيفة أن «اللجنة سبق لها أن زارت المعتقل البشير بنشعيب وتأكدنا برفقة عائلته أن اللجنة دعت غير ما مرة المسؤولين إلى احترام الحقوق والحريات، أما »المعتقل لم يتعرض إلى التعذيب». وأضافت أن الحديث عن إصدار موقف سياسي من أحداث بوعياش فهو ليس من اختصاصنا، لكننا نتابع باهتمام بالغ ما يجري وسنقدم .«تقريرا في الأسابيع المقبلة
بوعياش، معتبرا أن «حجم القوة العمومية التي من جانبه، أقر الفاعل الحقوقي نجيم حيدوش بصعوبة الأوضاع بمدينة بني نزلت بالمدينة تطرح أكثر من علامة استفهام، حيث طوقت قوات الأمن العمومية كل مداخل وأرجاء المدينة بشكل يبعث على الحيرة، في حين يعلم الجميع أنها لم تتدخل بهذه القوة منذ اشتعال احتجاجات 20 فبراير». وندد حيدوش بالكلام النابي الذي تلفظ به بعض أفراد الأمن، محذرا في الوقت نفسه من انفجار الأوضاع في كل لحظة إذا استمر الإنزال الأمني الكثيف بالمدينة. وأكد حيدوش أن سكان المدينة يبتغون حقا الشعور بالأمن، لكن ليس بمثل هذه الطريقة المستفزة، لأن الأمر يمكن .«أن يؤدي إلى اندلاع مواجهات حادة في الأيام القادمة

بني بوعياش
محمد أحداد

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
...الرأي الحر والخبر اليقين

# منع وقفة تضامنية مع معتقلي ملف السلاليين أمام استئنافية القنيطرة

بلعيد كروم

رفضت سلطات القنيطرة، صباح أول أمس، الترخيص لوقفة احتجاجية كانت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان أولاد بورحمة»، »تعتزم تنظيمها أمام مبنى استئنافية المدينة نفسها، تضامنا مع المعتقلين على ذمة قضية سلاليي جماعة التي كانت قد شهدت، شهر دجنبر الماضي، مواجهات عنيفة بين عناصر القوات العمومية ومحتجين يطالبون بشفافية .عمليات تفويت أراضي الجموع

وبينما كان مناضلو الهيئة الحقوقية وعائلات المتهمين يضعون اللمسات الأخيرة للوقفة، فوجؤوا بمسؤولين أمنيين يشعرونهم بقرار المنع، وأن الوكيل العام للملك قد أصدر تعليماته بفض التجمهر في الحين، مهددين إياهم باستعمال القوة في حال عدم الامتثال، وهو القرار الذي انصاع إليه أنصار المعتقلين دون وقوع أية مواجهات. وكانت استئنافية القنيطرة قد قررت تأجيل الشروع في مناقشة أطوار هذه القضية إلى جلسة الخميس المقبل، وسط إجراءات أمنية مشددة، حيث شوهد العشرات من عناصر الأمن مرابطين بالقرب من مقر المحكمة، في حين ظلت .دوريات الشرطة تجوب الشوارع المحيطة بهذا المبنى، تفاديا لأي سلوك غير محسوب العواقب
واعتبرت المنظمة الحقوقية المذكورة محاكمة المعتقلين العشرة في هذا الملف بأنها محاولة بائسة الغرض منها إسكات صوت المطالبين بحقوقهم بشكل سلمي ومشروع وفي احترام تام للدولة ولهيبتها، وقالت، في رسالة وجهتها إلى ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن محققي الضابطة القضائية عنفوا بوحشية الشباب المعتقلين من أجل .انتزاع توقيعات على محاضر مفبركة
وكشفت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، في الرسالة نفسها، التي توصلت «المساء» بنسخة منها، أن مجموعة من المتهمين وضعوا رهن الحجز، وهم يجهلون تماما أسباب اعتقالهم، بينهم شاب يدعى »ز. ق« الذي اعتقله رجال الدرك من ملعب كرة القدم يبعد عن مسرح الاحتجاجات بأكثر من 10 كيلمترات، ولا علاقة له بالجماعة السلالية أو بمطالب أراضي الجموع، إضافة إلى إيقاف الطالب «د. أ» وهو في طريقه إلى جامعة ابن طفيل، وكذا «ر. ر»، الذي اعتقل بمنطقة «موسار»، التي تبعد عن جماعة «عامر السفلية» بأكثر من 15 كيلومترا، وهو مار بعربته المجرورة للتسو

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

berkanecity.info

# حوار وطني للشباب حول تأسيس "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي" بدعم الوكالة الأمريكية

بواسطة: بركان سيتي
بتاريخ : الجمعة 09-03-2012 11:20 مساء

**حوار وطني للشباب حول تأسيس "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي" بدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**

**بشراكة مع عدد من منظمات المجتمع المدني المغربي والحكومة المغربية، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سلسلة من المنتديات تهدف إلى تعزيز حوار بناء بخصوص إحداث "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي" المنصوص عليه في المادتين 33 و 170 من الدستور الجديد.**

**ستساهم الأنشطة المبرمجة في تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في وضع مقترحات ملموسة تهم إحداث وعمل المجلس الاستشاري. من خلال ورشات عمل، سيستفيد المشاركون من التجارب المحلية في إنشاء مجالس الشباب وسيقدمون مجموعة من التوصيات حول المجلس الاستشاري وخطة عمل لمتابعة هذه التوصيات. ستتاح الفرصة لمجالس الشباب ومنظمات المجتمع المدني المشاركة، التي تمثل جهات مختلفة، لتبادل وتنسيق وصياغة رؤيتها المشتركة بحيث يصبح صوتها مسموعا ويؤخذ رأيها بعين الاعتبار فيما يخص إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.**
**سيشارك في هذه الأنشطة أكثر من 300 شابة وشاب، من بينهم برلمانيون شباب، وممثلون عن المجتمع المدني، وفاعلون سياسيون ومؤسساتيون، وكذا خبراء آخرون في ميدان الشباب. وستنظم الندوة الأولى في الرباط يوم 10 مارس. و ستليها خمس ملتقيات جهوية بآسفي (14-15 مارس) بوجدة وطنجة وفاس وطانطان (17 مارس). وسوف تتوج هذه السلسلة من المنتديات بعقد مؤتمر وطني بالرباط يوم 9 أبريل 2012 لإعداد مذكرة نهائية ستقدم لرئيس الحكومة.**

**تنظم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هذه السلسلة من اللقاءات بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى برامج ومؤسسات وجمعيات شريكة أخرى، من بينها ولاية دكالة-عبدة؛ جماعة آسفي؛ التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح؛ شبكة جمعية الشباب لأجل الشباب؛ جمعية المنتدى المتوسطي للشباب؛ منتدى شباب الألفية الثالثة؛ ومجالس الشباب لآسفي والجديدة وصفرو وسيدي حرازم وعين الشكاك.**

**الاتصال للصحافة:**
**كريمة غانم: 06.61.31.86.80**
**krhanem (at) usaid.gov**
**www.usaid.gov/ma/ar**

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Le Temps
Quotidien indépendant

# Kamel Jendoubi honoré au Maroc

Le président de l'Instance supérieure indépendante pour les élections (ISIE) Kamel Jendoubi a été honoré par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) au Maroc, à l'occasion du Salon international de l'édition et du livre de Casablanca (SIEL) qui s'est tenu du 10 au 19 février, au Palais de la Foire de Casablanca. Kamel Jendoubi a été également honoré dimanche 5 mars 2012 à Beyrouth par le Mouvement culturel Antelias, organisateur du Salon du livre de Beyrouth.

Il s'agit là d'un témoignage de reconnaissance à Kamel Jendoubi pour les efforts qu'il a déployés, des années durant, au service de la défense du droit des immigrés à la langue, a indiqué le président du CNDH Driss El Yazami.
Cet hommage vient aussi mettre en évidence l'engagement de Kamel Jendoubi à défendre les droits des immigrés en France mais aussi dans toute l'Europe.
Président du Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme (REMDH) Kamel Jendoubi a contribué pleinement à la tête de l'ISIE à l'organisation et au déroulement des premières élections démocratiques de l'Assemblée nationale Constituante.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

# فوضى وسوء التدبير وابتزاز المواطنين بنظارة الأوقاف بتطوان

هبة ريف :

وجه مرصد الشمال لحقوق الإنسان شكايات إلى جهات متعددة، منها رئيس الحكومة، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والي ولاية تطوان ... بشأن الخروقات التي تعرفها نظارة الأوقاف بتطوان والمتمثلة أساسا في الفوضى والارتجالية التي تطبع عمل النظارة المذكورة، ابتزاز المواطنين، تعطيل مصالح المواطنين من خلال تجميع جميع السلط في أيدي ناظر الأوقاف أحمد التايدي، النظرة الاستعلائية للناظر في تعامله مع المواطنين وكذا فعاليات المجتمع المدني، واعتبار هذا الأخير للنظارة كضيعة تسير وفق أهوائه الشخصية وليست بمؤسسة عمومية تنطبق عليها القوانين المغربية.

وفي إطار ذلك، طالب مرصد الشمال لحقوق الإنسان الجهات المختصة بضرورة فتح تحقيق في جميع الشكايات الواردة على مصالحهم بخصوص ما تعرفه نظارة الأوقاف والشؤون الاسلامية من خروقات. مع تسجيل، المرصد، للفوضى والارتجالية التي تطبع عمل مختلف المصالح بالنظارة، متسائلا عن دواعي تمركز السلط في أيدي الناظر وهو ما يتنافى والحكامة الرشيدة وشعارات تخليق الحياة العامة، مع مطالبته بضرورة فتح تحقيق في الابتزاز الذي يتعرض له المواطنين.

وفي نفس الاتجاه توصل المرصد بشكاية موجهة إلى والي ولاية تطوان من السيد هـ.ب يدعي فيها أنه أنه بتاريخ: 2012/01/26 تقدم إلى ناظر الأوقاف والشؤون الإسلامية بطلب شهادة إدارية تتبث أن القطعة الأرضية الواقعة بحي الشبار القديم بمرتيل، عمالة المضيق / الفنيدق. التي يستغلها منذ أزيد من ثلاثين سنة. كما هو ثابت بالوثائق المرفقة بالطلب المذكور. لا تدخل ضمن الأملاك الحبسية.

وحيث أنه بعد ذلك قام بأداء واجب الشهادة الإدارية وقدره 300 درهم مرفقا الشكاية بوصل من النظارة. كما طلب منه اصطحاب أحد الموظفين بالنظارة ويدعى " فقاي " قصد معاينة القطعة الأرضية المذكورة لتحرير محضر وإفادة في الأمر ليتمكن من الحصول على الشهادة الإدارية.

وحيث أنه بعد زيارات متكررة للنظارة قصد الحصول على الشهادة الإدارية يتم إخباري على ان الناظر في عطلة موسمية.

وحيث أن بتاريخ: 08 مارس 2012 اتصلت مجددا بالنظارة فتم إخباري ان الناظر قد استأنف عمله لكن الموظف السالف الذكر لم يقف بتحرير الإفادة .فيما خاطبه أحد الموظفين ويدعى " خ.و " " واش ما بغيتيش تفهم رسك."

وأضاف المشتكي أن نظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتطوان يجب أن يضاف إليها كلمة سلحفاة في معاملاتها الإدارية نظرا لما تعرفه أمور من المواطنين من تأخر وتماطل. وأنه الفعل المذكور خلفه له ولعائلته أضرار نفسية واجتماعية خطيرة بسبب أن القطعة الأرضية موضوع الشهادة مقامة بها بناء آيل للسقوط وهم بحاجة إلى إعادة بنائه. ملتمسا من الجهات المعنية ما يلي:

1- فتح تحقيق في الخروقات السالفة الذكر.

2- الزام الجهة المعنية من تمكينه من الشهادة الإدارية.

3- تحميله لناظر الأوقاف والشؤون الإسلامية مسؤولية التأخر الناتج عن تسليمي الشهادة المذكورة مع تحذيره عن أي انتقام منه.

4- اعتزامه وعائلته الدخول في اعتصام بباب النظارة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

**المنظمة الديمقراطية للشغل : بيان إلى الرأي العام الوطني و الدولي - تبرئة معتقلي الأراضي السلالية إدريس السدراوي ومحمد لكراطا و رفاقهم**

# المنظمة الديمقراطية للشغل

## المكتب التنفيذي

ارتياح كبير بعد إطلاق سراح المناضلين النقابيين إدريس السدراوي ومحمد لكراطا ورفاقهم بعد اعتقال تحكمي دام 38 يوما و هنيئا للمفرج عنهم

أصدرت المحكمة الابتدائية بالقنيطرة يوم الثلاثاء 7 فبراير 2012 حكمها بالبراءة على المناضل الحقوقي والنقابي إدريس السدراوي ، عضو المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل والكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للماء الصالح للشرب رئيس المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان ، والمناضل النقابي إدريس لكراطا ورفاقهم من أبناء العائلات السلالية المعتقلين منذ فاتح يناير 2012( 38 يوم من الاعتقال الاحتياطي ) رغم مطالبة دفاعهم بالمتابعة القضائية في حالة سراح ودلك بتهم ملفقة ومخدومة من طرف لوبيات الترامي على الأراضي بمنطقة القنيطرة نتيجة قيامهم بوقفة احتجاجية سلمية للتنديد بالتجاوزات الخطيرة التي تعرفها المنطقة والمتعلقة بالترامي على أراضيهم من طرف عائلات معروفة بنفوذها السياسي والمالي.

و المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل وهو يسجل بإيجاب قرار القضاء المغربي القاضي ببراءة المعتقلين:

- ✓ يحيي بحرارة الوقفة التاريخية لهيئة الدفاع المشكلة من عدد كبير من المحامين الدين تطوعوا للدفاع عن الأخ السدراوي ورفاقه و كل الفعاليات والمنظمات الحقوقية والنقابية والصحفية الوطنية والمغاربية والدولية التي ساندتنا في هده المحنة ،
- ✓ يعتز ويحيي الدور الفعال الذي قامت به " اللجنة الوطنية المطالبة بإطلاق سراح إدريس السدراوي ورفاقه " ،
- ✓ يغتنم هده المناسبة ليحيي دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تابع معنا هده القضية بعد استقبال أعضاء اللجنة الوطنية،
- ✓ يجدد مطالبته بإطلاق كافة المعتقلين السياسيين و يطالب بإقرار الشفافية والوضوح في قسمة أراضي الجموع عبر توزيع باقي المستحقات على نساء ورجال الجماعة مع ضمان حقوقهم في قسمة أراضي الجموع والأراضي السلالية والتعويضات المترتبة عنها ،
- ✓ يتضامن مع المواطنين الفقراء والمعوزين الدين سلبت منهم أراضيهم و تم السطو عليها أمام أعين السلطة من طرف لوبيات العقار في جميع أنحاء التراب الوطني.

**الرباط في 8 فبراير 2012**

عن المكتب التنفيذي

الكاتب العام :

علي لطفي

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme